

## حرية التعبير والخصوصية

البروفيسور إيريك باريندت من جامعة يونيفرسيتي كوليج لندن يناقش الموازنة الحساسة بين حرية التعبير والخصوصية.



إن كل من حرية التعبير والخصوصية هي حقوق جوهرية، ومقرّ عليها بنفس الدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي موثيق دولية مثل الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وفي عديد من الدساتير الوطنية. لكن ما علاقة هذين الحقين ببعضهما؟

يسود اعتقاد بأن هذين الحقين لا بد أن يكونا في حالة صدام ببعضهما البعض، وهذه هي الحال في بعض الأحيان، وأكثر ما يظهر ذلك عندما تريد جريدة شعبية (تابلويد) أو مدوّنة الكشف عن أمر متعلق بالحياة الخاصة للإحدى المشاهير - خاصة تفاصيل هوية من حياتها الجنسية - والتي تفضل أن تبقية لنفسها ولبضعة أصدقاء. لكن في الغالب فإن الخصوصية ضرورية من أجل حرية التعبير. لا يكون للأصدقاء والأحبة التواصل بحرية فيما بينهم إلا إذا كانوا واثقين بأن محادثاتهم لن يتم الاستماع إليها وأرشفتها من قبل الحكومة أو نشرها في وسائل الإعلام العامة. حتى الهجمات السياسية قد تتطلب خصوصية، كما هو الحال عندما يناقش موظفون حكوميون ووزراء، أو شركاء تحالف سياسي، قضايا حساسة متعلقة بالسياسات. قد لا يرغبون في الكشف على النقل في الوقت الحالي - عن محادثاتهم للجمهور، كما أن بعض المحاكم، وأبرزها، المحكمة الدستورية الألمانية أقرت بأنه يمكن حماية هكذا محادثات على أنها مسألة متعلقة بالخصوصية.

لكن كيف يجب حل التضاربات بين الخصوصية وحرية التعبير؟ لا يمكن للقانون حماية كلي هذين الحقين عندما يبرز تضارب بينهما - لا يمكن حماية أي منهما بشكل مطلق. وجهة نظري أن علينا أن نسأل ما هي قيمة الخطأ/التعبير في هذه الحالة المحددة ومقارنتها مع أهمية الخصوصية، التي سيكون يضحي بها إن تم إعطاء حرية التعبير أولوية عليها. إذا كان التعبير - لنقل مقالة في جريدة أو تدوينة - تساهم في نقاش سياسي أو اجتماعي مهم ولا تتدخل بشكل كبير في تفاصيل هوية حول الحياة الخاصة لفرد - لنقل أنها تذكر عابراً فقط تفضيلات الهوية الخاصة به/ أو ما ارتداه/ارتدته في حفلة عشاء - فإن حرية التعبير يجب أن تغلب على الخصوصية. لكن إذا كانت المقالة تفضح

تفاصيل هوية حول الحياة الجنسية لشخصية مشهورة أو تاريخها الطبي. يجب أن تغلب الخصوصية، لأنه من الصعب أن نفهم كيف أن عملية كشف كهذه يمكن لها أن تسهم في نقاش عام مهم.

بالطبع، هناك بعض المسائل الصعبة جداً في هذا المجال. كم هو قدر الخصوصية الذي يضحى به السياسي/ة عندما يدخل الحياة العامة؟ افترض أن جريدة شعبية تكشف أن شخصية ما قد تعاطت الهذرات أيام الجامعة وتبرر ذلك بالهاجة بأن المصوتين لهم الحق في معرفة تاريخ سلوكيات شخصية تقدم نفسها للانتخابات كعضو في البرلمان؟ في المقلب الآخر، ألا يمكن الحاجة بأنه حتى السياسيين لهم الحق في بعض الخصوصية، لأنه بخلاف ذلك فإن قلة من الناس، باستثناء ذوي المشاعر المتبلدة بشدة، سيدخلون الحياة العامة، وزيادة، فإن قلة، إذا وجد أصلاً هنا، لديه سجل سلوكي لا يمكن الإغابة عليه؟ أعتقد أنه قد تكون درجة من النفاق حتى مشروعة كعنصر جوهري للخصوصية؛ بالطبع لنا جميعاً الحق بأن نقول للغرباء بأننا "بصحة ونفسية جيدة"، حتى وإن كان قد تم إخبارنا سابقاً ذلك اليوم بأن لدينا مرضاً خطيراً أو أن شريكنا العاطفي يريد إنهاء العلاقة معنا. الخصوصية تعطي كل إنسان الحق في التحكم بما هي المعلومات التي يباح بها ولهم.

المحاكم في إنكلترا في البضع سنوات الأخيرة أعطت بشكل متكرر أواخر للصحافة بأن لا تنشر قصصاً ذات اهتمام شعبي ضئيل وتتعدى على الخصوصية الشخصية لمشاهير، خاصة تلك التي تكشف عن سلوك لاعبي كرة قدم خارج أرض الملعب. ثم يأتي السؤال الصعب، ما إذا كان ممكناً جعل هذه النوازل فاعلة ضد المهدونين والمهجرين الذين يكشفون عن اسم لاعب كرة القدم وتفاصيل عن سلوكه. يمكن للمدونين التماس حرية التعبير ومن ثم يمكن للصحافة أن تحتاج بأن القصة قد أصبحت الآن في المجال العام لكونها منفصلة على الإنترنت. سؤال صعب آخر هو ما إذا كان الفصل في هذه التضاربات يمكن أن يترك للمحاكم أم يجب أن يتم التعامل معه من قبل بعض محاكم أو أجهز غير رسمية مثل لجنة شكاوى الصحافة في المهلكة المتحدة؛ يكلف الحصول على أمر من المحكمة آلاف الجنيهات الإسترلينية، وهذا أبعد من إمكانات معظم الناس. لكن وجود هذه القضايا الصعبة لا يجب أن يقودنا إلى التخلي عن حقوق الخصوصية بالكامل، فبدون حمايتها الفعالة سنخسر كثيراً من الإستقلالية والهوية الفردية.

إيريك باريندت بروفيسور في الحقوق، في جامعة (لنشر أوكسفورد جامعة دار عن صادر) "التعبير حرية" الكلاسيكي للمرجع وولف وهو، UCL وهو مستشار في مشروع مناظرة حول حرية التعبير.

منشور بتاريخيناير 27, 2012